

استكتاب العدد الخامس من
مجلة تكامل
للدراسات والأبحاث متقاطعة المعارف

محور العدد:

التوجهات الحديثة للقانون

الإداري المغربي

أخر أجل لاستقبال الملخصات: 15 ماي 2023



الورقة الخلفية:

عرفت وظائف الدولة تطورا وتحولا عميقين، من خلال الإيديولوجيات الحديثة التي شهدتها السياسة العالمية والتوجهات الراهنة للقانون الدولي، إذ ساهما بشكل كبير في التأثير على الأسس التقليدية للقانون الإداري، من خلال العمل على تحريك الثوابت والمفاهيم التأسيسية له، الأمر الذي بدأ يسائل الباحثين بخصوص إمكانية الحديث عن أزمة القانون الإداري، التي تشكك في الحفاظ على ذاتيته ومميزاته كقانون يجسد سيادة وسلطة الإدارة.

وتجلى هذا الأمر أكثر مع بروز الليبرالية الكلاسيكية، خاصة على مستوى الأسس والمعايير التي اعتمدها القانون الإداري من قبيل المرفق العام والسلطة العامة. وتوالى ذلك مع تطور التوجه العالمي نحو الليبرالية الجديدة، واقتصاد السوق، والمنافسة، والرأسمال المعولم، مما ساهم في إحداث وقع على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى درجة أنه أصبح الحديث عن أن مسارات التحول هذه، تجد في القانون الإداري عائقا مؤسساتيا أمام أي تدبير حديث وديناميكي للدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الدستوري، ومن خلاله الجيل الجديد من الدساتير، قد تأثر بفلسفة التدبير العمومي العالمي، الذي أدخل إلى القاموس مفاهيم ومبادئ من قبيل الحكامة والنجاعة والفعالية. وهي مفاهيم أصبحت تؤثر بشكل مباشر في القانون الإداري، من خلال تبني تصور جديد لقواعده القانونية، بعيدا عن التصور التقليدي القائم على اللامساواة والانفرادية والسلطة التقديرية، بهدف الوصول إلى اعتماد مقاربات جديدة قائمة على التشاركية، التعاقد، التشاور والديمقراطية الإدارية في بناء القرار العمومي. الأمر الذي يثير تساؤلات جوهرية حول إمكانية فقدان القانون الإداري لهويته التقليدية كقانون ظلّ يجسد سيادة الإدارة وامتيازاتها الاستثنائية التي يتمتع بها.

ومن هذا المنطلق، أدت التغيرات المستمرة الناتجة عن تمدد وتوسع مفهوم المصلحة العامة من جهة، وتنامي المتطلبات المجتمعية والإملاءات التديرية الكونية الحديثة من جهة أخرى، إلى انبلاج توجهات

"ثورية" مست المواضيع المهيكله للمادة الإدارية في مجالاتها الثلاث: التنظيم الإداري، الأنشطة الإدارية، والمنازعات الإدارية.

مغربيا، وعلى مستوى التنظيم الإداري، يلاحظ جنوح النظام القانوني نحو تبني نمط توزيعي لممارسة السلطة الإدارية يمزج بين الأسلوب التقليدي المستند على ثنائية المركزية واللامركزية من جهة، وأسلوب التنظيم الإداري المعاصر القائم على دولة ترابية تنحو أكثر نحو دولة الجهات، على غرار النموذجين الإسباني والإيطالي، مع ضرورة الحفاظ على وحدة ومحورية الدولة المركزية، من جهة أخرى. علاوة على ذلك، شهدت هيكله التنظيم الإداري المغربي دسترة مؤسسات جديدة تساهم في مواكبة عمل السلطات العمومية، تُعرف إداريا بـ "السلطات الإدارية المستقلة" و"دستوريا بـ"الهيئات المستقلة دستوريا" أو كما أطلق عليها بعض الفقه "الدولة داخل الدولة". وترى ماري آن فرسون روش (Marie-Anne Frison-Roche) أن هذه الهيئات تحمل في طياتها فكرة كون الدولة يجب "ألا تُعطى لها قيمة"، مما قد يؤثر على الدولة التقليدية المركزية والمهيكله بشكل هرمي وترابي، فضلا عن تأثيره على النظرية العامة للتنظيم الإداري.

كما عرفت تدخلات وأنماط تدبير وظائف السلطات الإدارية، سواء الوطنية أو الترابية، تحولات جوهرية أثرت وساهمت بشكل كبير في خلخلة عقيدة، مبادئ القانون الإداري المغربي وخصائصه، حيث مست هذه التحولات بالخصوص أنماط تدبير المرافق العامة للدولة وللوحدات اللامركزية (الترابية والوظيفية)، من خلال اعتماد أساليب تديرية هجينة ومختلطة، تميل نحو دمج الرساميل العامة والرساميل الخاصة في إطار تعاقدية أو في إطار شركات خاضعة لقواعد القانون التجاري، وذلك تماشيا مع التوجهات المستجدة التي تميّز مفهوم المصلحة العامة والتدبير العمومي. في حين شهدت الوسائل القانونية، المادية، المالية والبشرية لعمل الإدارة تغيرات عميقة وجذرية، سواء من ناحية ديمقراطيتها أو من ناحية إضفاء نوع من الليونة والانسائية على كفاءات عملها، متأثرة ومستفيدة في ذلك من الثورة الرقمية ومن التطورات التكنولوجية، التي ساهمت في إدخال مستجدات على هذه الوسائل، وفي مقدمتها نزع الصفة المادية على

تصرفات الإدارة، حيث أصبح الحديث عن مفاهيم القرار الإداري الرقمي، العقد الإداري الرقمي والمسؤولية الإدارية الرقمية... إلخ.

وفق هذا التحول، بدأت أنشطة السلطات الإدارية بالمغرب وطبيعة تدخلها، تلبس جبة القانون الخاص الاقتصادي، بل تتجه نحو بناء قانون إداري اقتصادي يركز على المساواة بين المصالح العامة والخاصة، وتنحصر مهمته في تنظيم المنافسة بين الفاعلين الاقتصاديين، مما ساهم في نزول الدولة منزلة الخواص، وأبرزت تساؤلات مهمة حول مصير مفاهيم السلطة العامة والمصلحة العامة، الأمر الذي ساهم في مراكمة ترسانة تشريعية مهمة.

وأما فيما يخص الموضوع الثالث للمادة الإدارية والمتجسد في الشق المنازعاتي، فقد عرف بدوره طفرات مهمة تستدعي البحث في مساحات تأثيرها على تطور القانون الإداري؛ فعلى مستوى قواعد القانون الإداري، يلاحظ أن الحركية التي عرفتها جل مواضع القانون الإداري من حيث تقنينه، قد بدأت تسائل تلك الخصوصية التي كان للقاضي الإداري دورا كبيرا في بنائها، من خلال جعل قواعده حية دائمة المرونة والعصرية والتجدد، وبالتالي متطورة توازيا مع تطور وظائف الإدارة. ينضاف إلى ذلك، المساهمة الكبيرة لهيمنة المنطق القانوني في تعطيل عمل فقهاء القانون والقضاء الإداريين اللذين وجدا في المشرع مصارعا شرسا وقويا يحد ويعاكس حركيتهما وإبداعهما واجتهادهما، وبالتالي يضع مسألة القراءة التأويلية للنص القانوني في المحك.

وفيما يخص تطور بنية القضاء الإداري في إطار محاكم إدارية (وصلت إلى حدود تسع محاكم إدارية ابتدائية)، وأقسام على مستوى بعض المحاكم الابتدائية العادية (بحسب القانون الجديد المتعلق بالتنظيم القضائي)، فإن الأمر خلق تجاذبات سواء على مستوى فقهاء القانون الإداري أو على مستوى الممارسين بهذا الحقل العلمي، الشيء الذي يتوخى هذا العدد/ اللقاء العلمي ملامسته بهدف دراسة تأثيره على القانون الإداري برمته.

وإذ تؤدي الموارد البشرية في مجال القضاء الإداري دورا هاما في تطوير القانون الإداري، فإن إشكالية تكوين قضاة متخصصين في المادة الإدارية يصطدم بواقع وهاجس قانونين يفرضان تكويننا في القانون الخاص، يعمل المعهد العالي للقضاء على استثماره وتكييفه ليتلاءم مع تخصص القانون الإداري، لكن التجربة التي تعرفها المحاكم الإدارية على مستوى الإنتاجية، أظهرت أن الاجتهاد القضائي الإداري عرف تفوق تأويل قواعد القانون المدني في المادة الإدارية، وبناء عليه نجد أن هاته التوجهات جديرة بالتمحيص والتحليل، لتبيان مدى تأثيرها في الحفاظ على القانون الإداري كقانون استثنائي.

في السياق ذاته، وبالإضافة للتوجهات الحديثة التي وسمت عمل واجتهادات القاضي الإداري سواء على مستوى قضاء الإلغاء أو على مستوى قضاء التعويض، يلاحظ ميل النظام القانوني الإداري بالمغرب، أمام تداخل وتشابك الفاعلين المتدخلين في تدبير الشأن العام، إلى تبني الحلول غير التنازعية والمتمثلة في الوسائل البديلة لفض المنازعات، عبر التنصيب على ضرورة اللجوء للوساطة والآليات التوافقية والتحكيمية لفض النزاعات الإدارية.

وفق هذه الخلفية الناعمة، تنطرح الأسئلة الآتية: إلى أي حد ساهمت الوظائف الجديدة للدولة والإيديولوجيات المواكبة لها في التأثير على الأسس التقليدية للقانون الإداري وتحريك الثوابت والمفاهيم المؤسسة له؟ ألم تتغير الأسس الفلسفية والسياسية للقانون الإداري المغربي؟ كيف أثر ظهور السلطات الإدارية المستقلة وتناسل الوكالات والهيئات ذات الصبغة القانونية المختلطة على طبيعة القانون الإداري؟ ألم يفقد القانون الإداري خصوصيته كقانون يجسد سيادة وسلطة الإدارة؟ ألم تؤثر شروط النجاعة والفعالية، التي صارت مقترنة بالنشاط الإداري، على خضوع الإدارة لمبدأي الشرعية والأمن القانوني؟ كيف سيتطور مفهوم التصرف القانوني (قرار إداري/ عقد إداري) في ضوء الرقمنة ونزع الصفة المادية عن الوثائق؟ وهل القانون الإداري كما هو عليه الآن قادر على مواكبة أنشطة الإدارة العصرية المتطورة؟ ما مآل القانون الإداري في ظل تنامي العقدنة (التعاقد) على حساب القرارات الانفرادية للرفع

من فعالية العمل الإداري لما تتيحه من تعاون وتشارك؟ ألا يزال الاجتهاد القضائي، بذلك الإسهام، قادرا على "خلق" قواعد القانون الإداري؟ وأي دور سيؤديه بخصوص آلية الدفع بعدم الدستورية؟

في ظل هذه التساؤلات الكبرى المحدقة بهذا القانون المعجزة حسب تعبير ويل بروسبر (Weil Prosper)، ارتأت مجلة تكامل للدراسات والأبحاث متكاملة المعارف تخصيص عددها الخامس لموضوع: "التوجهات الحديثة للقانون الإداري المغربي"، بغية بحث أسباب وتجليات وتأثيرات مسارات التحول التي عرفتھا المادة الإدارية على خصوصية وأصالة النظريات والمبادئ التي يركز عليها القانون الإداري المغربي من خلال اقتراح المحاور التالية:

- ✓ المحور الأول: التحولات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية: مكان التأثير على خصوصية واستقلالية القانون الإداري؛
- ✓ المحور الثاني: توزيع ممارسة السلطات الإدارية بالمغرب: أية تحولات؟
- ✓ المحور الثالث: التوجهات الحديثة في طرق وأنماط التدخلات العمومية الوطنية والترابية؛
- ✓ المحور الرابع: مسارات التحول في وسائل النشاط الإداري: تأثير الرقمنة، التصرفات القانونية، الوسائل البشرية، الأملاك العامة، الوسائل المالية؛
- ✓ المحور الخامس: القواعد والمناهج الحديثة الضابطة لعمل واجتهاد القاضي الإداري؛
- ✓ المحور السادس: تطور اعتماد الوسائل البديلة لفض المنازعات الإدارية؛
- ✓ المحاور السابع: الاجتهاد القضائي في ظل مستجد آلية الدفع بعدم الدستورية.

يمكن أن تكون المساهمة في صيغة مراجعة كتاب له علاقة بملف العدد، أو ترجمة دراسة أو فصل من كتاب شريطة أن يكونا مأذونا بترجمتهما، وأن يتواصل الباحث(ة) مع هيئة التحرير قبل الشروع في عملية الترجمة، وأن يدخل البحث المترجم ضمن محور العدد.

✓ تستقبل المجلة الملخصات الأولية (في حدود صفحة واحدة)، مرفقة بسيرة ذاتية مقتضبة، داخل

أجل أقصاه 15 ماي 2023 عبر البريد الخاص بها (لا يتم الرد إلا على المشاريع المقبولة)، وفق

المعايير المبينة أسفله، على أن تتوصل بالدراسات النهائية داخل أجل أقصاه 25 يوليوز 2022.

ملحوظة: من الوارد أن يشكل ملف هذا العدد موضوعا لندوة تنعقد خلال شهر نونبر المقبل. وبالتالي

يمكن للأوراق المرسلة من أجل المشاركة في العدد أن تكون محور مشاركة في الندوة.

معايير النشر بالمجلة

تستقبل مجلة تكامل طلبات نشر الأبحاث والدراسات، من قِبل الباحثين من داخل المغرب وخارجه، وتخضع جميع المواد المرسلة للتقييم والقراءة والفحص الأكاديمي.

ويشترط في الدراسات والأبحاث المعايير العلمية التالية:

✓ أن يكون البحث أصيلا وله قيمة علمية مضافة، ولم يتم نشره من قبل، ومُعَدَا على نحو خاص لمجلة تكامل، وألا يكون جزءا من كتاب أو أطروحة؛

✓ أن يلتزم قواعد البحث العلمي، ويعتمد على المصادر والمراجع العلمية الدقيقة والحديثة، ويعمل على توثيقها؛

✓ أن تكون لغة البحث سليمة ودقيقة وخالية من الأخطاء اللغوية والنحوية؛

✓ أن يحترم أخلاقيات الكتابة والبحث والأمانة العلمية؛

✓ تخضع جميع الأبحاث لتحكيم أكاديمي سري من قِبل اللجنة العلمية للمجلة، أو من قِبل محكمين مختصين من خارجها، ويكون البحث صالحا للنشر فقط إذا تم إدخال التعديلات؛

✓ تحتفظ المجلة بحقوقها في الاعتذار عن نشر البحوث المرسلة إليها، أو طلب إدخال التعديلات، أو إعادة الصياغة؛

✓ تعلن المجلة عن استكتابات بخصوص أعدادها، لذلك تُفضَّل هيئة التحرير أن تكون البحوث المرسلة إليها متساوقة مع محاور الاستكتاب؛

✓ تنشر مجلة تكامل الأعمال المترجمة، شريطة أن يكون مأذونا بترجمتها، وأن يتواصل الباحث(ة) مع هيئة التحرير قبل الشروع في عملية الترجمة، وأن يدخل البحث المترجم ضمن محور العدد.

كما يشترط أن يشتمل الهيكل العام للبحث على العناصر التالية:

- ✓ يتراوح حجم الدراسة بين 6000 و8000 كلمة، يتضمن: عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية؛ ملخصاً تنفيذياً في حدود 250 كلمة، وكلمات مفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية؛
 - ✓ ترسل الدراسة بملف Word في نسختين إحداهما من دون اسم الباحث(ة)، ومن دون أي إشارات داخل النص أو في الهامش تدل عليه(ا)؛
 - ✓ تحديد إشكالية البحث وفرضياته، وأهميته، ثم المنهجية المعتمدة في البحث، وتحليل المعطيات والنتائج المتوصل إليها؛
 - ✓ يكون المتن بالهامش مرتباً في شكل أرقام متسلسلة من بداية المقال إلى نهايته؛
 - ✓ تكتب الأسماء الأجنبية التي ترد في الدراسة لأول مرة بالعربية واللاتينية مثلاً: ماكس فيبر (Max Weber)؛
 - ✓ يُذيل البحث بقائمة عامة بالمصادر والمراجع الأساسية المعتمدة، مرتبة ألف بائياً مع تقديم اللقب على الاسم (فيُقدم الاسم على اللقب في الهوامش)، أما المواقع الإلكترونية والجرائد والمدونات القانونية، فيشار إليها فقط في الهوامش وليس في قائمة المراجع؛
 - ✓ يكتب البحث ببرنامج word بخط Sakkal Majalla حجم 14، وتكتب العناوين الرئيسية والفرعية بنفس الخط مع التضخيم، ويكتب الهامش بخط 12؛
 - ✓ يرفق البحث بموجز عن السيرة الذاتية باللغة العربية، وملخصاً عن السيرة الذاتية في سطرين أو ثلاثة باللغة العربية والإنجليزية، إضافة إلى صورة شخصية.
- لا تتقاضى المجلة أي رسوم على النشر فيها، كما لا تدفع مكافآت عن البحوث التي تنشرها؛
 - لا يمكن إعادة نشر البحوث التي تنشرها المجلة إلا بإذن مكتوب من إدارتها؛
 - الأفكار والآراء التي تتضمنها الأبحاث والدراسات تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة، ولا تتحمل المجلة مسؤولية أية سرقة علمية قد يتضمنها بحث ما.
- ترسل البحوث إلى البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة:

takamulrevue@gmail.com